مديرعام الشركة الوطنية للنفط، معرباً عن أمله برفع العقبات أمام الاستثمارات النفطية:

سنحوّل إيران إلى ورشة نفطية كبيرة

الوفاق/ كشف نائب وزير النفط المدير العام للشركة الوطنية الإيرانية للنفط عن الدعم الشامل الذي تقدمه الشركة للمستثمرين والناشطين الاقتصاديين، قائلاً: إن الشركة الوطنية للنفط الإيرانية تعتبر المستثمرين شركاءها التجاريين وتسعى إلى توجيه رؤوس الأموال العائمة نحو المشاريع الوطنية لصناعة النفط عبر تقليل مخاطر الاستثمار في الصناعات النفطية العليا.

وأشار حميد بورد، في تصريحات صحفية، إلى حدث «التحول في الاستثمار وتطوير قطاع النفط والغاز العلوي في إيران» الذي سيعقد غداً الثلاثاء (الموافق ٢٢ أبريل) في طهران، وقال: عزم الشركة الوطنية للنفط يتمثل في الاستفادة من رؤوس أموال القطاع الخاص في مشاريع صناعة النفط الكبرى، وبناءً على ذلك تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم هذا الحدث المهم والمؤثر في مجال الاستثمار. كما أشار إلى أن صناعة النفط تمثل قاطرة الاقتصاد الإيراني، وتابع: في صناعة النفط، لا ينفصل الإنتاج عن التطوير، ولتحقيق أرقام الإنتاج المستهدفة، من الضروري العمل على جذب استثمارات واسعة النطاق.

نلتزم بتأمين أمن الاستثمار في قطاع النفط

ووصف بورد تنظيم هذا الحدث كنتاج لحوالي ٨ أشهر من العمل المكثف في مجال الاستثمار بالشركة الوطنية للنفط الإيرانية، قائلاً: منذ بداية عمل الحكومة الرابعة عشرة، ونظراً لأهمية الاستثمار، شكلنا فريقاً متخصصاً لتحديد نقاط الضعف وطرح الحلول المتعلقة بتنمية الاستثمار، ونأمل أن نشهد تحولات كبيرة في هذا المجال بفضل الجهود البناءة.

وأشار المدير العام للشركة الوطنية للنفط إلى تصريحات قائد الثورة الإسلامية الأخيرة حول أهمية تأمين الحماية لرؤوس أموال المستثمرين، مضيفاً: الشركة الوطنية للنفط مستعدة لتقديم جميع الضمانات اللازمة لتأمين الاستثمار في مشاريع القطاع النفطي العلوي.

وتابع: نحن نبذل كل الجهود لجذب الاستثمارات وزيادة إنتاج النفط والغاز لتوفير الظروف المثلى لتحقيق أقصى ربح للمستثمرين.

كما أعلن بورد عن خفض مخاطر الاستثمار عبر عقود النفط المرنة في هذا القطاع، مؤكداً: سنوفر البيئة المناسبة لتحقيق عوائد مالية مجزية للمستثمرين عبر تأمين الحماية وضمان تحقيق أقصى ربح.

التخطيط لاستغلال طاقات المستثمرين

وأشار المدير العام للشركة الوطنية للنفط إلى أحد برامج الشركة لجذب الاستثمارات وهو استخدام تدفقات رؤوس أموال الإيرانيين في الخارج، قائلاً: هذه الموارد موجودة بشكل محتمل، وللاستفادة من هذه الطاقات، يكفي توجيه شروط عقود الاستثمار نحو الحوافز المالية.

كما أشار بورد إلى أن «جزءاً مهماً من تمويل مشاريع القطاع النفطي العلوي يمكن تأمينه من خلال رؤوس الأموال العائمة للشعب»، وأضاف: لهذا الغرض، هناك مقترحات جيدة قيد الدراسة سيتم الإعلان عنها في الوقت المناسب، وسنستخدم على نطاق واسع القدرات المالية الشعبية في هذا المجال.

دعوة الخبراء والاقتصاديين لإصلاح نماذج العقود

كما أعلن نائب وزير النفط عن مرونة منهج الشركة الوطنية للنفط في إصلاح النماذج الهيكلية للعقود، قائلاً: نظراً لأهمية الاستثمار، هناك استعداد كامل لتلقي آراء ومقترحات الخبراء في المجالات الاقتصادية المختلفة لتوفير الظروف اللازمة لتسهيل الاستثمار وخلق حوافز متبادلة في عقود صناعة النفط.

وأكد أنه «لا ينبغي التوقف عن بذل الجهود في هذا الصدد»، موضحاً: منهج صناعة النفط في الحكومة الرابعة عشرة مرن للغاية، حيث لا يوجد إصرار على نموذج عقدي محدد، وهناك استعداد لتطبيق المقترحات اللازمة لتعزيز جاذبية العقود بعد تحديد نقاط الضعف.

وأضاف: هذا التغيير في المنهجية واضح تماماً في قرارات مجلس إدارة الشركة الوطنية للنفط الأخيرة وسياسات وزارة النفط العليا.

وشدد بورد على أن «معاملات العائد على الاستثمار في نماذج العقود الجديدة قد تحسنت بشكل ملحوظ»، قائلاً: نظراً للطبيعة النقدية الأجنبية لهذه العقود، فإن ربح الاستثمار فيها سيكون مضموناً.

وفي الختام، أعرب المدير العام للشركة الوطنية للنفط عن أمله في أن «تُرفع العقبات أمام الاستثمار في صناعة النفط بدعم من الأجهزة التنفيذية والتشريعية الأخرى».

يشار إلى أن حدث «التحول في الاستثمار وتطوير القطاع النفطي والغازي العلوي» سيُعقد يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ أبريل من العام الجاري في قاعة المؤتمرات في العاصمة طهران بحضور مسؤولين سياسيين واقتصاديين ونشطاء في مجال النفط والغاز.

وسيتم خلال هذا الحدث عرض أكثر من ٢٠٠ فرصة استثمارية في صناعات النفط والغاز العلوية لأول مرة بشكل مباشر على المستثمرين المحللين والأجانب.

سنوفر البيئة المناسبة لتحقيق عوائد مالية مجزية للمستثمرين عبر تأمين الحماية وضمان تحقيق أقصى ربح

منهج صناعة النفط في الحكومة الرابعة عشرة مرن للغاية، حيث لا يوجد إصرار على نموذج عقدي محدد

لأوّل مرّة في غرب آسيا.. إيران تدشّن مصنعاً لإنتاج «المونازيت» النادر

بحضور وزير الصناعة والتعدين والتجارة، تم افتتاح مصنع لانتاج المونازيت (عنصر أرضي نادر) في مدينة عباس آباد الصناعية (جنوبي طهران).

وبيّن محمد أتابك، في مراسم الافتتاح، أن عدداً محدوداً من البلدان نجحت بإنتاج العناصر الأرضية النادرة وأن هذا الحدث يحظى بأهمية كبيرة في بلادنا.

وأعرب وزير الصناعة عن أمله بتفعيل مصانع عنصر المونازيت، ليتم الحصول على صناعات التكنولوجيا العالية بوتيرة أسرع؛ مشدداً أن معالجة العناصر الأرضية النادرة من الإجراءات الأساسية لتطوير الصناعة الفائقة، آملاً ببلوغ الأهداف الرئيسية في نطاق الإنتاج وتفعيل برامج المشاريع وذلك عبر جهود الخبراء.

يذكر أن مصنع إنتاج المونازيت المركّز، يُفتتح خط إنتاجه المكثف لأول مرة في إيران ومنطقة غرب آسيا باستثمار شركة «تجلي» القابضة لتطوير المعادن والفلزات وبالتعاون مع شركة معرفية.

ويستخدم المونازيت بشكل كبير في الصناعات الزراعية والطبية والجوفضائية؛ فضلاً عن صناعات الصلب والمولدات الإلكترونية والرقائق.

عقد اجتماع المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي

عقد اجتماع المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي بين رؤساء السلطات الثلاث، مساء السبت، بديوان رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وحضر الاجتماع، رئيس الجمهورية مسعود بزشكيان، ورئيس مجلس الشورى الاسلامي محمد باقر قاليباف، ورئيس السلطة القضائية حجة الإسلام غلام حسين محسني إيجئي، وبعض الوزراء والمسؤولين الاقتصاديين.

وجرت في الاجتماع مناقشة بعض القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة في البلاد، وتم إرجاء مواصلة المناقشات إلى الاجتماع المقبل.

صادرات السجاد اليدوي تسجل ٤١/٧ مليون دولار

أعلنت مساعدة مدير مكتب الإحصاء ومعالجة البيانات بمصلحة الجمارك عن تصدير سجاد يدوي بقيمة ٤١/٧ مليون دولار إلى الخارج في العام الإيراني المختتم ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٥.

واستدركت آرزو غنيون، أمس الأحد، أن قيمة صادرات السجاد اليدوي زادت بنسبة ٣٪ على أساس سنوي.

وأشارت غنيون إلى الأسواق الرئيسية المستوردة للسجاد اليدوي في العام المذكور، وهي: ألمانيا والإمارات واليابان والصين، إذ استوردت مجتمعة بقيمة ٢٢/٦ مليون دولار؛ وبيّنت أن السجاد اليدوي الإيراني في العام المختتم ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٥ قد تدفق على ٥٥ بلداً.

الصادرات السنوية للمنتجات الزراعية الإيرانية تبلغ ٥/٢ مليار دولار

أعلنت مصلحة الجمارك الإيرانية تسجيل صادرات المنتجات الزراعية ٥/٢ مليار دولار في العام الإيراني المنتهي ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٥.

وأوضحت الجمارك، في بيان يوم السبت، بأن صادرات المنتجات الزراعية قد بلغت ٧/٦ مليون طن بقيمة ٥/٢ مليار دولار بنمو سعري ٢٩٪ وكمّي ١١٪ على أساس سنوي. وذكرت أن من أهم المنتجات الزراعية المصدرة في العام المذكور، الفستق بقيمة ١/٥ مليار دولار، والطماطم ٢٣٣ مليون دولار، والتمور ٢٠٥ ملايين دولار.

وفي السياق، أعلن مدير مكتب الإحصاء ومعالجة البيانات في مصلحة الجمارك أن صادرات الزعفران قد بلغت ٢١٤/٣ طن بواقع ١٨٤/٧ مليون دولار خلال العام الإيراني المختتم ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٥ بانخفاض كمّي ٤٪ وسعري ١٣٪ على أساس سنوي.

وأشار حميد بيات إلى أهم الأسواق المستوردة لمنتج الزعفران، حيث جاءت الإمارات بالصدارة بـ ٥٠ مليون دولار، تلتها إسبانيا ٤٠ مليوناً، والصين ٣٠ مليون دولار.